البيئة والمياه

إعداد /أمل حزام مدحجي

أوباما يدعو مجلس الشيوخ الأمريكي إلى المصادقة على قانون التغيرات المناخية

بعد يوم من اقراره بأغلبية بسيطة في مجلس النواب الأمريكي حث أوباما مجلس الشيوخ،حيث يتوقع أن يواجه القانون معارضة قوية،على التحلي بالشجاعة وإقراره.

وأضاف إنه لا يوجد خلاف حول المخاطر التي تنجم عن الاعتماد على النفط المستورد من الخارج،أو خلاف على ضرورة أن يعتمد الاقتصاد على الطاقة النظيفة المتجددة.

وقال إن القانون سيجبر الملوثين على دفع ثمن أعمالهم،وسيكلف المواطن الأمريكي ما قيمته طابع بريد عادي الكلفة يومياً.

ويهدف هذا القانون إلى وضع إستراتيجية عمل لخفض كمية انبعاث الغازات الضارة في الولايات المتحدة.

وينص القانون على وضع قيود على التلوث وتطبيق قوانين السوق على محاولات التصدي للاحتباس الحراري على الصعيد العالمي.

وقد أقر القانون بأغلبية ضئيلة إذ وافق عليه 219 نائباً بينما عارضه 212 ولا يزال القانون بحاجة إلى اقراره في مجلس الشيوخ لكي يصبح نافذاً.

ووصف الرئيس الأمريكي باراك أوباما إقرار القانون بأنه خطوة كبيرة إلى الأمام.

وقال إنها خطوة جريئة وضرورية للإيفاء بتعهدنا بخلق صناعة جديدة وإيجاد ملايين فرص العمل والإقلال من اعتمادنا الخطير على النفط المستورد.

كما يهدف القانون إلى تخفيض معدل الانبعاثات الغازية في الولايات المتحدة عام 2005 بنسبة 17 بالمائة حتى عام 2020.

ويتضمن تطبيق نظام تجارة الكربون والتحول من الوقود المستخرج من باطن الأرض إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

لكن معارضي القانون من الحزبين الديمقراطي والجمهوري يقولون إن هذا القانون سيؤدي إلى خسارة عدد كبير من فرص العمل في الولايات المتحدة،وفرض مزيد من الضرائب على الأمريكيين.

أكثر من (1.3) مليار مدخن في العالم يحرقون نحو خمسة تريليونات سيجارة كل عام

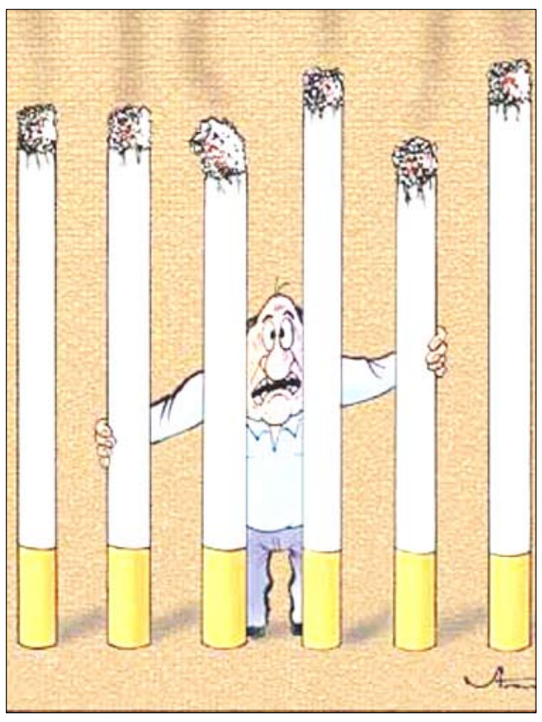

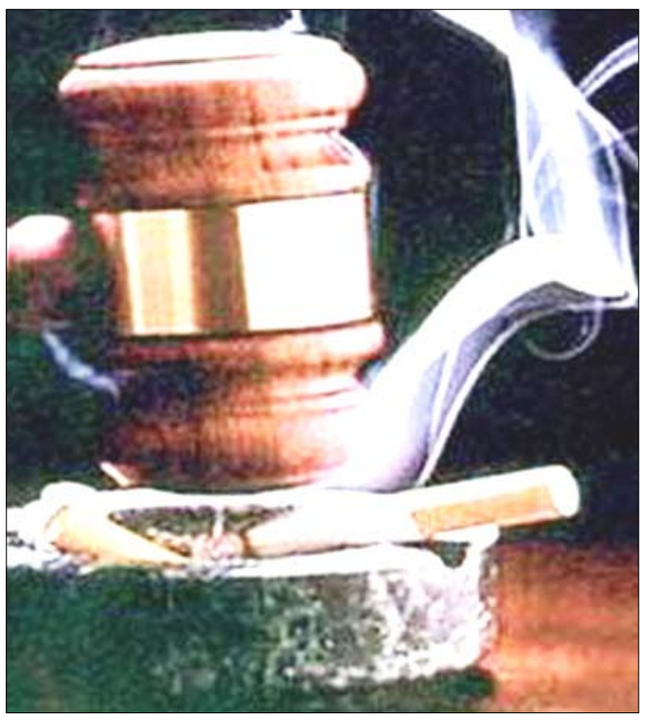

يلعب التدخين دوره السلبي على حياة البشر منذ أن ظهرت هذه العادة السيئة والتي أصبحت تشكل خطراً بيئياً بسبب العديد من النتائج المترتبة عليه، منها الأمراض الصدرية الخطيرة والمستعصية (السرطان) والذي يحصد العديد من الأرواح البشرية بعد عذاب طويل في مصارعة المرض وكذلك تأثيرها السيئ على الغدد الليمفاوية والنخامية والمراكز العصبية وتأثيرها الضار على القلب وضغط الدم والمجاري التنفسية والمعدة والعضلات والعين إلخ.

وتصل الحال في النهاية إلى إتلاف الحياة وتدمير الإنسان عقلاً وقلباً وإرادة وروحاً.

رصد/ أمل حزام مدحجي

وفي ظل الأوضاع الراهنة يتوه الإنسان في دهاليز الإدمان ويصبح عبداً يقبل على شراء هذه السموم الفتاكة بسبب ضعفه أمام المشاكل والعقبات ويرى أن العالم أصبح غابة لا يمكن الثقة بهم فيبحث عن صديق يستطيع الثقة به ويصبح التدخين أقرب شيء إليه رغم معرفته الثقافية بخطورة التدخين إلا انه يستمر في ممارسة هذه العادة.

ولاشك أن إغراءات الأصدقاء الواقعين تحت تأثير هذه العادة هي التي تعمل على إدخال البسطاء إلى عالمها في بداية الأمر، ربما الفراغ وعدم إيجاد الإنسان خطة أو حلماً يريد تحقيقه والوصول إليه من خلال الحفاظ على الصحة وإعطاء الأولويات للمأكل والمشرب والملبس وغير ذلك من الضروريات وهناك العديد من البشر يحاولون بعد فترات إذا حالفهم الحظ التخلص من هذه الآفة ولكن بعد مشاق أو في أكثر الأحيان اللجوء إلى الدكتور لمساعدته نفسياً فالجسم حين يبدأ الشخص بالتوقف عن التدخين يبدأ بإخراج السموم ويتعب الشخص المدمن إلى أن يتخلص من هذه السموم ليصل إلى شاطئ الأمان ويحتفظ بصحته والتي تعتبر أغلى ما يملكه الإنسان.

اليوم العالمي لمكافحة التدخين

في أوائل القرن السادس عشر ادخل مكتشفو أمريكا عادة التدخين إلى الحضارة الأوروبية، ومصطلح نيكوتين الذي يتداوله الناس عند التحدث عن التدخين أخذ من اسم جون نيكوت سفير فرنسا في لشبونة والذي دافع عن التبغ وكان يؤكد أن للتدخين فوائد مثل إعادة الوعي وعلاج الكثير من الأمراض. ومنذ هذه البداية لم يترك الموضوع دون مقاومة فقد قام كثيرون بمعارضته وخصوصاً (جيمس الأول) في كتابه « مقاومة التبغ» حيث أعتبر التدخين وسيلة هدامة للصحة. أما السيجارة التي يعرفها الناس بشكلها الحالي فقد ظهرت في البرازيل عام 1870م.

من الغريب أن أول إحصائية عن التدخين في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في عام 1880م وكان تعداد السكان خمسين مليوناً فقط ثبت أنهم يدخنون 1.3 بليون سيجارة سنوياً وحينما أرتفع عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلى 204 ملايين أرتفع عدد السجائر المدخنة إلى 536 بليون سيجارة سنوياً.

كما أظهر تقرير للمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في القاهرة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التدخين – الذي يوافق الواحد والثلاثين من مايو من كل عام – أن التدخين يتسبب في وفاة ما يقرب من خمسة ملايين شخص سنوياً على مستوى العالم وأوضح التقرير أنه يوجد في العالم الآن أكثر من مليار وثلاثمائة مليون مدخن يحرقون نحو خمسة تريليونات سيجارة كل عام، ويتركز ٪84 منهم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وتقدر نسبة المدخنين في الدول النامية بين النساء بنحو ٪7 وبين الرجال بنحو ٪84 ، بينما في الدول المتقدمة تقدر النسبة بنحو ٪24 . وأضاف التقرير أن نسبة استهلاك التبغ في بلدان إقليم الشرق المتوسط شهدت زيادة كبيرة تجاوزت ٪24.

التدخين مسبب رئيسي لسرطان المرئ عند المرأة

كما يؤثر التدخين على الجهاز القلبي الوعائي عند المرأة ويعتبر عاملاً أساسياً من العوامل المساهمة لحدوث احتشاء القلب (الجلطة) ونقص التروية القلبية المزمن (خناق الصدر) والنزوف الدماغية واحتشاء الدماغ ارتفاع التوتر الشرياني وتصلب الشرايين والتهاب الأوعية الخثري الساد (داء برجر). كما يلعب التدخين تأثيره السلبي على الجهاز التنفسي عند المرأة ويسبب الداء الرئوي الإنسدادي المزمن والتهاب القصبات المزمن سرطان الرئة والحنجرة والربو.

أما بالنسبة للجهاز الهضمي عند المرأة فيعتبر التدخين عاملاً اساسياً من العوامل المساهمة لحدوث سرطان المرىء والمعدة والبنكرياس والقرحة الهضمية

أما بالنسبة للجهاز الهضمي عند المرأة فيعتبر التدخين عاملاً أساسياً من العوامل المساهمة لحدوث سرطان المرىء والمعدة والبنكرياس والقرحة الهضمية

أما بالنسبة للجهاز البولي عند المرأة يعتبر التدخين عاملاً اساسياً من العوامل المساهمة لحدوث سرطان المثانة والكلية

ويعتبر التدخين عاملاً اساسياً من العوامل المساهمة لحدوث سرطان الشفاه واللسان وتصبغ الأسنان باللون البني وزيادة الترسبات الحلقية على السطوح السنية وتخلخل الأسنان وسقوطها والروائح الكريهة والصوت الأجش واصفرار في جلد الأصابع وإحتقان في العينين وظهور التجاعيد بعمر مبكر.

دخان التبغ من أكبر ملوثات البيئة

حماية الصحة والبيئة والموارد الطبيعية في العالم أولوية عالمية، فالتدخين يسبب العديد من الأمراض وتلوثاً للهواء، وتساهم مخلفاته من علب السجائر الفارغة وأعقاب السجائر والكبريت في إفساد البيئة التي يعيش فيها الإنسان وتعزي الكثير من الحرائق التي تنشأ في الأماكن العامة والفنادق والمطاعم والنوادي والغابات في مختلف أنحاء العالم، إلى المواد المستخدمة في التدخين كما أن السبب الأول للحرائق المنزلية يعزي إلى التدخين، ويزيد التدخين من القاذورات كما يزيد من استهلاك المفروشات ويسبب تلفاً للديكور، كما يزيد من تكاليف التهوية والصيانة، لأنه يحتاج إلى أنظمة خاصة لتنقية الهواء ، لاحتوائه على ذرات وغازات، تحتوي الذرات على أكثر من أربعة آلاف مادة معظمها سام أو مؤذ أما الغازات فهي تحتوي على 500 مادة، ويستنشق غير المدخنين الذين يتعرضون لدخان التبغ من البيئة كمية لا يستهان بها من هذه المواد الضارة هو الدخان المستنشق مباشرة والمنطلق من السيجارة مع الشفط حيث تصل درجة الحرارة إلى 900 درجة مئوية ويستنشقه المدخن ويخرجه بعد ترشيحه في رئتيه أما الدخان المستنشق بشكل غير مباشر، فهو المنبعث من السيجارة في فترة عدم الشفط لذلك فهو ينتج تحت درجة حرارة اقل تصل إلى 600 درجة مئوية فقط، لذلك فهو يسبب إطلاق كميات اكبر من المواد العضوية المكونة للتبغ بما في ذلك المواد المسببة للسرطان.

ومن هذا المنطلق أرى أن عملية نشر التوعية البيئية حول مخاطر التدخين ضرورة .. ولابد أن يتم الاستفادة من أي تجمعات بشرية منها الأسواق العامة لعرض أفلام حول أضرار التدخين واهمية الحد منها وحماية أطفالنا من هذا الوباء وتوعية المرأة عن كيفية التخلص من هذا الوباء وأين يمكنها طلب المساعدة والنصائح والإرشادات حول هذا الموضوع وتكثيف عملية التوعية بين أوساط براعمنا الأطفال وطلابنا في المدارس وكذا مرافق العمل.

نافذة

العشوائية سرطان بيئي يملك قوة الانتشار بمديرية صيرة

أمل حزام مدحجي

العمارات القديمة في محافظة عدن وبالذات بمديرية صيرة تتعرض للعديد من العوامل الطبيعية وغير الطبيعية بسبب الزحف العشوائي عليها وبالرغم من هذه العمارات من ضمن الصرح التاريخي للآثار والتي يجب الحفاظ عليها لكن للأسف يستمر الزحف العشوائي ويعرقل عملية إعادة التأهيل للبنية التحتية ويشوه المنظر الجمالي لمديرية صيرة علماً أن هذه المديرية تملك أكثر المناطق الأثرية ويتوافد إليه أكثر السياح.

ولذا يجب الحد من العشوائي الذي يتطلب مجهوداً أكبر من الجهات ذات العلاقة للحفاظ على جمال هذه المنطقة من جهة ومن جهة أخرى للحد من العشوائية وأضرارها وبالرغم من أنه قد عقد اجتماع لمكتب الأشغال بعدن أقر فيه آلية عمل للحد من البناء العشوائي برئاسة الأخ/ عبدالكريم شائف أمين عام المجلس المحلي بعدن بإلزام مدراء المديريات بحل المشاكل المتعلقة بهذا الخصوص والحد من مخالفات البناء العشوائي وأثارها السلبية على عملية التخطيط بحضور الأخ / عبدالصمد السنباني مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق ولكن للأسف لا يتم تنفيذ ما أقر في الاجتماعات بمكتب محافظة عدن ولا نعرف متى سيتم احترام اللوائح والأنظمة والقوانين لأجل مصلحة مديرية صيرة وإيقاف الزحف العشوائي فعلياً.

إلى جانب ذلك نرى أن الدولة تصرف الملايين من أجل رصف الطرقات وإعادة تأهيل البنية التحتية وتوصيل الكهرباء والمياه وتحديث الصرف الصحي حسب خطط بمعايير هندسية وفق الاحتياجات والطلب ولكن للأسف بعد أن تم رصف الشوارع بمديرية صيرة يتم تخريبها بظهور أحواش جديدة على الأرصفة بالمديرية دون تدخل المجالس المحلية في الحد من العشوائية إلا على فئة معينة لا تمتلك الامتيازات التي تجعل البلدية (مكتب الأشغال والطرق بالمديرية) لا تنفذ أوامر الإزالة بالرغم من صدور القرارات الرسمية بعد نزول المهندسين وكتابة التقارير حول العشوائية وضرورة الإزالة ولكن في أخر لحظة يتم تدخل المجالس المحلية التي أعطت لنفسها الحق الكامل والصلاحية في أمور صرف الأراضي مما جعل العديد من المواطنين يفقدون الثقة بالجهات المعنية بسبب عدم احترام توقيعات وتوجيهات محافظ محافظة عدن للحد من العشوائي بمحافظة عدن لذلك نرى أن كل الجهات المعنية ينبغي أن تحترم القرارات وتعمل على تطبيقها حتى لا تفقد مصداقيتها لدى المواطن.

الحفاظ على البيئة واجب وطني

طارق عبدالرسول دنجي

كثير من الدول العربية والأجنبية أولت جل اهتمامها بالجانب البيئي وكرست العديد من الدراسات والأبحاث في هذا الجانب للخروج من أزمة كبيرة اسمها (التلوث البيئي) حيث أنشأت هذه الدول العديد من الهيئات والجمعيات بمختلف أطيافها وسهمت بشكل فعال من خلال دعمها مادياً ومعنوياً وربطها مؤسسياً بالمنظمات الإقليمية والدولية للاستفادة من الخبرات والحصول على برامج جديدة متطورة والعمل معاً من أجل الحفاظ على البيئة ومواجهة مخاطر التغيرات المناخية.

كما وضعت – هذه الدول- إستراتيجية تقوم على أسس علمية ورؤية مستقبلية لمعالجة مشكلة التدهور البيئي والانكسارات المتتالية للغلاف الجوي وعناصره آخذة بعين الاعتبار ضرورة تنمية الوعي البيئي لدى الإنسان والعمل على ترسيخ التعاون البروتوكولي والدبلوماسي مع الهيئات الدولية التي تعنى بهذا المجال بالإضافة إلى تضافر الجهود الوطنية للتصدي لمشكلة التلوث.

أكدت الأرقام والأبحاث ان هناك تخلخلاً في ميزان العناصر الطبيعية في الهواء نتيجة تزايد ملحوظ لعناصر تضر بالصحة العامة وأصبحت في الآونة الأخيرة – هذه العناصر- تدخل ضمن الدورة الحياتية اليومية للإنسان وتسبب العديد من الأمراض والتغيرات الفسيولوجية وذلك بحسب الدراسات التي أجريت في كثير من الدول المتقدمة والتي أثبتت ان المعادن الثقيلة توجد في الهواء وغبار الجو بتركيزات عالية وهي ذات سمية كبيرة والمنجنيز هو احد هذه المعادن الثقيلة ويتواجد في الهواء من خلال عوادم السيارات حيث يتم إضافة المنجنيز إلى البنزين ووقود السيارات لمنع الفرقعات ويستنشقه الإنسان مع عوادم السيارات وينتشر كذلك في مخلفات الصناعة حيث يستخدم في إنتاج البطاريات الجافة ويستعمل في تبييض المنسوجات والصباغة ودبغ الجلود وفي صناعة الأسمدة وغيرها من الصناعات الأخرى.

وآخر دراسة أجريت من قبل مجموعة من العلماء في جامعة ولاية ميتشجان الأمريكية أكدت ان تلوث الهواء بالمنجنيز يسبب نقصاً شديداً في الحيوانات المنوية للرجل وضعف الخصوبة ما يؤثر على القدرة الإنجابية وان 9 ملايين شخص في (الولايات المتحدة الأمريكية) وقد تعرضوا للإصابة بضعف الخصوبة ونقص في عدد الحيوانات المنوية واضطرابات عصبية ونفسية وعضوية كالهلوسة واضطرابات في السلوك والحركة وضعف في العضلات هذا بالإضافة إلى التهابات الرئة والقصبات الهوائية والجهاز التنفسي وكل أعراض التسمم بالمنجنيز اما عربياً ففي (جمهورية مصر العربية) يعاني أكثر من 3 ملايين رجل من العقم ونقص الخصوبة والضعف الجنسي طبقاً للإحصاءات لتي أعلنت عنها جمعية المسالك البولية الأمريكية.

وقد صدر مؤخراً برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2009م تحت شعار (كوكبنا يستغيث بنا) فلماذا لم تكن هناك استجابة من قبل الجهات المعنية في الدولة لهذا البرنامج تزامناً مع اليوم العالمي للبيئة؟!

او ما الذي قدمته الجهات المسؤولة في هذا الجانب المهم والحساس من دراسات وبرامج وإرشادات تواجه بها طوفان التلوث المحدق بنا من كل جانب؟!

لقد كان من الضروري المشاركة الفعالة من جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركات الصناعية الكبرى التي تحرص على الارتقاء بالبيئة إضافة الى الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة للاهتمام بقضايا البيئة والمساهمة بفاعلية في تحقيق منظومة الإصحاح البيئي.

وعند النظر الى الحالة البيئية اليمنية نجد أنها بحاجة الى مراجعة وتقييم وتأمل ونتيجة لزيادة الطلب على الموارد الطبيعية أصبح البعد البيئي يعتبر ركيزة أساسية لعملية التنمية المستدامة بجانب البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

لذا فالحفاظ على البيئة مسؤولية كبيرة تتطلب جهود جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص فالكل شريك في تحمل هذه المسئولية للحفاظ على البيئة والارتقاء بها وهذا يكون من خلال:-

رؤية شاملة وسياسات واضحة وبرامج محددة لتحسين الوضع البيئي والحفاظ على استدامة مواردنا الطبيعية.

وضع خطط وبرامج الغرض منها تحسين نوعية الهواء مثلاً (إقامة مشاريع) لمكافحة التلوث الصناعي.

الحد من عوادم التلوث كالعمل على التخلص من السيارات القديمة لمالها من اثر سلبي والتوسع في استخدامات الغاز الطبيعي(كبديل عن الوقود) بوسائل النقل الداخلي والعام والعمل كذلك على نقل المصانع والمعامل – ان وجدت- من المناطق المأهولة بالسكان إلى مناطق مفتوحة.

الإدارة المتكاملة لمخلفات البلدية والتوسع في المشروعات الاقتصادية وتدوير المخلفات الزراعية.

الاهتمام بالتشجير في المدن وزيادة عدد المسطحات الخضراء.

إقامة المؤتمرات والمهرجانات وتوزيع الكتيبات الإرشادية للمواطنين لتوعيتهم بمدى أهمية الحفاظ على بيئة صحيحة وسليمة وكيفية التخلص من جميع مصادر تلوث الهواء.

الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المختلفة والحيلولة دون الممارسات والأنشطة التي يمكن ان تؤدي إلى إهدار هذه الموارد لكونها تشكل مخزوناً أساسيا لعمليات التنمية.

التخفيف من الانبعاثات بما ينسجم والسياسات التنموية الوطنية لمجابهة تغير المناخ من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في العمليات الصناعية وترشيد استهلاك الطاقة المنتجة من الوقود البترولي للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

فالتغيرات المناخية تعد قضية مهمة ورئيسية تشغل الجميع فالتأثيرات المتعاظمة والناتجة عن ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض وما يتتبعه من أثار خطيرة مثل ارتفاع مستوى سطع البحر وتذبذب أحزمة الأمطار وتأثر الإنتاج الزراعي والموارد المائية وزيادة الجفاف وانتشار الأمراض تهدد على المدى القريب والبعيد مستقبل ومصير سكان العالم اجمع فلابد ان تكون هناك عدة خطوات من شانها الاستفادة من التعاون الدولي في هذا المجال لتجنب الآثار السلبية لتغير المناخ وذلك باتخاذ إجراءات تكيف وتأقلم لمجابهة المخاطر المحتملة وإدماج إجراءات التكيف في صميم السياسات والخطط الوطنية.

تعليق على صورة

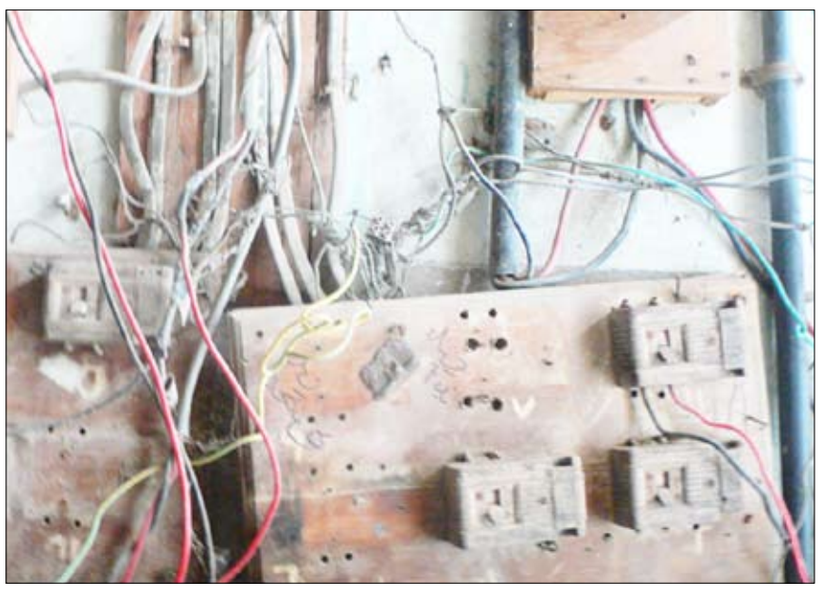

دهاليز العمارات بمديريات محافظة عدن تشكل أزمة بيئية من ناحية الحفاظ على النظافة وعدم الاهتمام بصيانة الدرج القديمة وطلاء الجداران وتوفير إضاءة للدرج ، ونجد العديد من العمارات القديمة مهملة لأسباب عديدة منها عدم وجود جهة خاصة تستطيع تحمل مسؤولية الحفاظ على النظافة وترميم العمارات بدء من الدهاليز القديمة، ومن ناحية أخرى إهمال كبير وقلة وعي من قبل ساكني العمارات بضرورة الاهتمام بعماراتهم شققهم القديمة التي يسكنون فيها.

فلماذا لا تتحمل المسؤولية جهة حكومية لدعم صيانة العمارات القديمة للحد من كوارث عديدة بسبب الإهمال؟